أكثر الأعضاء سفراً هم رجال الدين و(المعممون)

نواب لم يحضروا الجلسات على مدى سنتين

□ بغداد / اياد التميمي

مع قرب العطلة التشريعية التي اقرها رئيس البرلمان اسامة النجيفي والتي تبدأ في الـ15 من الشهر القادم والتي حددها بشهر واحد بدل شهرين ، تباينت الآراء حول ما الذي سيفعله النائب أثناء عطلته ، وما هي الواجبات التي ممكن ان يقوم بها ، نواب اتهموا رجال دين و معممين ، بأنهم الأكثر سفرا من بين النواب الآخرين !! نواب اعتبروا انه لا يوجد اي مانع من ان يقوم اي عضو بالسفر والتمتع بإجازته بعيدا عن جو السياسة ، وانها حق مشروع لكل عضو في مجلس النواب .

النائب جواد البزوني عن التحالف الوطني قال "اكثر عملنا يبدأ بالعطلة التشريعية حيث يقوم النائب بزيارة مؤسسات الدولة ويطلع على عملها بحكم دوره الرقابي ، بالإضافة الى فتح مكاتب النواب لاستقبال مشاكل وهموم المواطنين" .

واضاف البزوني "ان النائب يكون في وقت الجلسات اكثر راحة من العطلة ، مشيرا الى ان هناك نوابا لم يحضروا الى جلسات او اجتماعات اللجان طيلة الدورة الانتخابية وانا كنائب منذ السنتين الماضيتين لم اتعرف على جميع النواب ولغاية الآن حينما أرى او اسمع باسم نائب استغرب ، وهل هذا فعلا موجود ويمثل طموحات ناخبيه ؟ .

واستدرك البزوني ان اغلب النواب انتهت فترتهم خارج العراق بدول لبنان وبعض الدول الأوربية ، ولم يحضروا الى بغداد لغاية الان ، وطالب البزوني هيئة رئاسة البرلمان ان توجه لهم سؤالا لماذا طلبوا تمثيل الشعب ولماذا اصبحوا نوابا وما هي الوعود التي كانت في دعاياتهم الانتخابية وتحققت ؟.

من جانبه انتقد نائب فضل عدم ذكر اسمه بأن أكثر النواب يجب ان يمنحوا لقب الخونة لحنثهم باليمين، الدستوري منتقدا سفر رجال الدين والمعممين باستمرار ، وقال "هناك اكثر من توجه يذهب به النائب فمنهم من يفضل الاستمتاع بالعطلة بالقرب من عائلته ومنهم من يفضل السفر والاستمتاع بالإجازة وهناك نواب يفضلون ان يفتحوا مكاتبهم لاستقبال المواطنين والاستماع الى همومهم ومشاكلهم ، واشار النائب الى" ان من يسافر اثناء العطلة افضل من الذين يسافرون اثناء دوام الفصل التشريعي، وما حصل في اخر جلسة خير دليل ما اقوله ، واشار المصدر الى ان هناك مفارقة لفتت انتباهي خلال السنتين حيث ان اكثر النواب سفرا هم رجال الدين والمعممين ، ولا للعطلة التشريعية وانما هي تعتمد على النائب نفسه ، معتبرة ان من ابسط حقوق النائب بعد فصل شاق في المهاترات الاعلامية وتشريع القوانين اكيد هو السفر وهو بحاجة الى فسحة او عطلة يرفه بها عن نفسه .

واضافت طالباني "لا يوجد أي قانون يمنع النائب من السفر والتمتع بأيام إجازته ، وان سياسة الكتلة هي التي تحدد ما يفعله النائب خلال العطلة موضحة ان الكتل التي تتسبب في خلق الازمات هم انفسهم الذين يتهربون منها ، من خلال ترك العملية السياسية وادارة الازمة من خارج العراق" .

وفي سياق ذي صلة نفى النائب حسين المرعبي عن كتلة الفضيلة وهو احد النواب الذين يرتدون (العمامة) ان يكون اتهام بعض النواب بسفر رجال الدين دقيقا معلل ذلك بأن التوجه الديني لدى المعمم لا يسمح له بالسفر الكثير وقال المرعبي "ما ذهب اليه بعض النواب واتهامهم بأنهم الاكثر سفرا من بين اعضاء مجلس النواب غير دقيق معللا ذلك بأن النواب الذين يرتدون العمائم او كرجال دين قليلون جدا ، مشيرا الى ان العكس هو الصحيح وان رجال الدين هم الاقل سفرا ، واستدل المرعبي بأن (العمامة) لم تنسجم مع السفر خصوصا في الدول الاوربية ، موضحا ان كثيري السفر هم رؤساء اللجان والكتل البرلمانية بما تقتضيه ضرورة السفر الى تلك الدولة.

واستدرك المرعبي قائلا "على النائب خلال العطلة ان يكون قريبا مع ناخبيه وان يسعى الى حل مشاكل ابناء محافظته او منطقته خصوصا هم اغلبهم من ادلوا بأصواتهم له ، مشيرا الى انه دائما ما يقيم مؤتمرات ابحث فيها واقع الخدمات ، كون ان السلطة التنفيذية تكون في دوام مستمر ، ودعا المرعبي الى تغيير بعض النواب الذين لم يقدموا اي خدمات للمواطنين ،وعلى الناخب في المرحلة القادمة ان يكون اكثر دقة في اختيار ممثلي الشعب" ، واتهم المرعبي جهل وقلة وعي المواطن الذي هو المسؤول عن صعود هؤلاء الى مجلس النواب ،وقال "ان المواطن لو صوت بشكل جيد واختار النائب الكفوء لما جاء بعض النواب غير الجيدين" .

وزير حقوق الإنسان لكوبلر : التحديات التي نواجهها خارجية

□ بغداد / المدى

أكد وزير حقوق الإنسان محمد شياع السوداني أن نجاح التجربة الديمقراطية في العراق مهم للمنطقة والعالم ، وأن أغلب التحديات التي يواجهها البلد هي بفعل التدخلات الخارجية" ، مبيناً أن" هناك تخوفا لدى دول المنطقة من التجربة الديمقراطية الفتية في العراق لكون أغلب الأنظمة في هذه الدول هي أنظمة وراثية ذات أيدلوجيات فكرية متشددة ، كما أن هذه الدول تخشى من استعادة العراق لدوره الريادي ومكانته في المنطقة".

ونقل بيان للوزارة حصلت المدى على نسخة منه اليوم عن السوداني القول خلال لقائه ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في العراق مارتن كوبلر، أن" العراق الجديد حريص على الالتزام بمقررات مجلس حقوق الإنسان وقد قطع شوطاً كبيراً وحقق انجازات مهمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على الرغم من هذه التحديات من خلال عمل المؤسسات الخاصة بهذا المجال بدءاً من الوزارة ومكاتبها المنتشرة في بغداد والمحافظات ولجان حقوق الإنسان في مجالس المحافظات ، ولجنة حقوق الإنسان في البرلمان ، وانتهاء بتشكيل المفوضية العليا لحقوق الإنسان ، كما تم إصدار العديد من التشريعات المهمة في هذا المجال وتم إلغاء وتعديل العديد من القوانين والقرارات المنافية لمبادئ حقوق الإنسان التي أصدرها النظام البائد".

وأضاف السوداني إن" العراق قدم تقريره في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان في جنيف ووافق على توصيات المجلس حيث تم صياغتها مع رؤى وأفكار الوزارة في إطار الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي تعد أول خطة في تأريخ الدولة العراقية لتكون خارطة الطريق في هذا المجال ، كما قدم العراق تقريره الخاص باتفاقية سيداو والبروتوكول الملحق باتفاقية حقوق الطفل المتعلقة بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة، وسيتم إعداد التقارير الخاصة ببقية الاتفاقيات في الفترة المقبلة ، بالإضافة إلى الاستعداد لاستقبال المقرر الخاص بمناهضة التعذيب ، بدعوة من العراق ".

وأشار إلى أن" مدة حكم النظام السابق شهدت ارتكاب أبشع الجرائم والانتهاكات بحق جميع مكونات الشعب العراقي من دون استثناء ، وبعد الانتقال إلى النظام الديمقراطي الجديد شهد العراق تحديات أخرى تمثلت بالهجمة الإرهابية الشرسة التي راح ضحيتها الآلاف من العراقيين الأبرياء".

وأشاد السوداني بالدور الحيوي والفاعل الذي لعبه كوبلر خلال مدة عمله في العراق عبر دعمه للعملية الديمقراطية وحسمه العديد من الملفات المهمة ، أبرزها ملف معسكر العراق الجديد وإنهاؤه بما يتطابق مع معايير حقوق الإنسان".

من جانبه أشاد كوبلر "بالتعاون الكبير للحكومة العراقية ممثلة بوزارة حقوق الإنسان مع بعثة الأمم المتحدة لمتابعة ملفات حقوق الإنسان ومن بينها ملف معسكر العراق الجديد والخطوات المتخذة لإنهاء الملف".

وفي ختام اللقاء عقد السوداني بحسب البيان مؤتمرا صحفياً مشتركاً مع ممثل الأمين العام للأمم المتحدة استعرض فيه تفاصيل المباحثات بين الجانبين" ، واشار إلى" تطابق وجهات النظر في جميع الملفات المطروحة"، فيما أشاد كوبلر " بدور وزارة حقوق الإنسان المهم خاصة في هذه المرحلة الانتقالية والإجراءات المتخذة في هذا المجال عبر تهيئة الظروف لنيل المواطن حقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية" ، مؤكداً" التزام بعثة الأمم المتحدة بالعمل مع الوزارة في تعزيز هذه الحقوق بما ينسجم مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان".

العدل تؤكد عدم شمول المحكومين بالإعدام في اتفاقيات تبادل السجناء

□ بغداد / المدى

طالبت وزارة العدل بعض أعضاء مجلس النواب بإيضاح الموانع التي تتقاطع مع اتفاقيات تبادل السجناء مع عدد من الدول العربية والإقليمية.

وقال المتحدث الرسمي باسم الوزارة حيدر السعدي في بيان له حصلت المدى على نسخة منه امس ان " الوزارة تطالب بعض النواب بإيضاح الموانع لأن الدستور والأخلاق والدين لا تتعارض مع عقد الاتفاقيات لتبادل السجناء بين العراق والبلدان الأخرى، لان لكل بلد أحكاما وقوانين علينا احترامها وفقا للمبادئ التي تحفظ حقوق البلدين والتي تتقاطع مع اتفاقيات تبادل السجناء مع دول إيران والسعودية والأخرى المزمع عقدها مع ليبيا".

وأضاف ان"عملية تبادل المعتقلين مع دولة السعودية تستند إلى الدستور ومصادقة رئاستي الوزراء والبرلمان، إذ أنها اعتمدت المشورة القانونية قبل الشروع بعقد هذه الاتفاقيات، "مشيرا إلى ان"وزارة العدل أعلنت سابقاً ان أي اتفاقية ستعقد مع أي من الدول لن تتضمن السجناء المحكومين بقضايا إرهاب".وكان وزير العدل حسن الشمري قد أكد في تصريحات سابقة ان " عملية تبادل المعتقلين مع أي من الدول لن تشمل السجناء الصادرة بحقهم أحكام إعدام، " مشيرا إلى ان " سجناء أي من البلدان وكذلك العراقيين الصادرة بحقهم أحكام قضائية متفاوتة يقضون مدد محكوميتهم في بلدانهم واستنادا إلى نصوص الاتفاقية".

يشار إلى ان بعض النواب، أعلنوا في تصريحات اعلامية ان تبادل المعتقلين مع بعض الدول العربية والمجاورة لا يجوز دستوريا وأخلاقيا ودينيا، واتهموا وزارة العدل بتسليمها " إرهابيين " إلى بلادهم .

يذكر ان الحكومة اعلنت على لسان الناطق الرسمي باسمها علي الدباغ عدم إمكانية الإفراج عن أيّ من الأجانب المتهمين بالإرهاب بقرار سياسي. كما ذكرت مصادر حكومية ان اطلاق سراح هؤلاء يتم استنادا الى اتفاقيات تقضي بتبادل السجناء مع الدول الاخرى ليقضوا في بلدانهم مدة محكومياتهم.

وكان العراق قد وقع في ١٨ من شهر اذار الماضي مع السعودية اتفاقية لتبادل المحكومين تنص على أن تقوم دولة الإدانة بتسليم المحكوم عليه بعد الموافقة على نقله إلى دولة التنفيذ في المكان والتاريخ اللذين يتفق عليهما الطرفان المتعاقدان ، وتتحمل دولة الإدانة جميع تكاليف نقل المحكوم عليه على أراضيها وتتحمل دولة التنفيذ النفقات التي تقع على أراضيها ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على خلاف ذلك، و يتم تنفيذ العقوبة المنصوص عليها في الحكم دون تعديل مدتها أو طبيعتها ولا يمكن بأي حال تشديدها أو استبدالها بغرامات مالية ، ويتم تنفيذ العقوبة طبقا لأنظمة التنفيذ المعمول بها لدى دولة التنفيذ وتختص وحدها باتخاذ جميع القرارات المتصلة بكيفية التنفيذ ، وتحسم من العقوبة مدة التوقيف الاحتياطي وما قضاه المحكوم عليه من أجل الجريمة ذاتها في دولة الإدانة.

وبحسب الاتفاقية فإن " المحكوم تسري عليه احكام العفو العام أو الخاص التي تصدر من دولة الإدانة ، ولا تسري أحكام العفو العام أو الخاص التي تصدر في دولة التنفيذ على المحكوم عليه إلا بعد موافقة دولة الإدانة تحريرياً،كما تقوم دولة الإدانة بإبلاغ دولة التنفيذ بشكل فوري عن أي قرار أو إجراء تم في إقليمها يكون من شأنه إنهاء تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها وعلى الجهات المختصة بدولة التنفيذ تنفيذ هذه القرارات مباشرة ، وتتوقف دولة التنفيذ عن تنفيذ الحكم في حالة إعلام دولة الإدانة لها بأي قرار بتجريد العقوبة من الصفة التنفيذية ، كما تحتفظ دولة الإدانة وحدها بالاختصاص القانوني والقضائي فيما يتعلق بأي نوع من الإجراءات يقصد منها إعادة النظر في الحكم الصادر ، ويقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن الأحكام القضائية الصادرة على إقليمه بحق مواطني ذلك الطرف مع توضيح مدد العقوبات الصادرة بحقهم ، ويقوم كل من الطرفين المتعاقدين بإبلاغ الطرف الآخر على وجه السرعة عن إيقاف أي من مواطني ذلك الطرف أو القبض عليه.

الكرد ينهون مقاطعتهم مجلس نينوى

□ ترجمة عبدالخالق علي
□ عن : افكار عن العراق

في نيسان ٢٠١٢ أنهت قائمة المتآخية الكردية مقاطعتها التي استمرت أكثر من سنتين لمجلس محافظة نينوى شمال العراق. كانت القائمة على خلاف مع حزب الحدباء الحاكم منذ عام ٢٠٠٨ حول مستقبل المحافظة و المناصب في المجلس و دور الكرد فيها . بعد انتخابات المحافظة عام ٢٠٠٩ مباشرة، هدد الكرد بشق الحكومة المحلية الى شقين مؤكدين ان جميع المناطق التي تحت سيطرتهم سترفض التعاون مع المجلس. اليوم يعود الكرد الا ان خلافاتهم الرئيسية مع الحدباء و داخل الحزب نفسه مازالت قائمة، مما يبين ان المحافظة بعيدة عن . حل كافة مشاكلها

في الرابع من نيسان ٢٠١٢ عادت القائمة لتمارس اعمالها في المجلس ، و يعود الفضل في ذلك الى محافظ نينوى أثيل النجيفي الذي استمر بعقد اجتماعات معهم على مدى سنتين شملت لقاءات مع كبار المسؤولين الكرد مثل رئيس الاقليم مسعود بارزاني. حصل الكرد على اثني عشر مقعدا من مجموع ٣٧ في المجلس. في كانون الثاني ٢٠٠٩ فازت قائمة الحدباء باغلبية المقاعد في انتخابات المحافظة و احتلت كل المناصب في الحكومة المحلية، مما دفع القائمة الى الانسحاب. ساءت الامور لدرجة ان الكرد صرحوا بان كافة المناطق التي يسيطرون عليها في المحافظة لن تتعاون مع المجلس مما يعني انشطار محافظة نينوى الى شطرين. لم تتمكن القائمتان من التوصل الى اتفاق لأن الحدباء استمرت بالاجندة القومية العربية التي تتعارض مع معظم اهداف الكرد من بينها معارضة المادة ١٤٠ من الدستور التي تقرر مصير المناطق المتنازع عليها، و مطالبة البيشمركة بالانسحاب من المحافظة بالاضافة .الى اطلاق سراح العرب المعتقلين لدى الكرد

بعد اعلان قائمة المتآخية الكردية عودتها، بدأ اعضاء في قائمة الحدباء بانتقاد النجيفي بسبب لقاءاته معهم من اجل العودة و اتهموه بعقد صفقة سرية معهم، بينما اعتقد بعضهم بانه يريد كسب قائمة الاخوة لضمان دورة ثانية في منصبه بعد انتخابات المحافظات عام ٢٠١٣ . فمثلا، طلب الشيخ فيصل عبدالله حميدي عجيل الياور -من حركة العدالة و الاصلاح ضمن قائمة الحدباء- من النجيفي فسخ اتفاقه معهم. بينما قال اعضاء في الحزب الاسلامي العراقي ان النجيفي قد تصرف تصرفا فرديا في مفاوضاته معهم و لم يستشر الاخرين . هذه التعليقات سلطت الضوء على الانقسامات داخل قائمة الحدباء، فبعض الفصائل طالبت النجيفي بالاستقالة و كانت محادثاته مع الكرد احدى . الاسباب في ذلك

الان و قد عادت القائمة الى مجلس المحافظة، فان الانشقاقات داخل قائمة المحافظ ستطفو الى السطح بشكل اكبر. في الواقع انه انهى تفويضهم . المطلق لحكم المحافظة

الخلافات داخل قائمة الحدباء لا تقتصر على التصريحات العلنية، و انما هناك خلافات في الافعال ايضا. في الحادي عشر من نيسان علقت الحدباء حضورها الى اجتماعات المجلس لادعائها ان قائمة الاخوة ارادت ان تجعل الجلسة سرية. بعد اربعة ايام تم ايقاف ستة من بين ١٢ عضوا كرديا في المجلس في احدى نقاط التفتيش العسكرية شمال الموصل و منعهم من المرور. يبدو ان بعض اطراف الحدباء لا يرحبون بعودة اخوانهم من . اعضاء المجلس و يريدون تعقيد المسألة

يبدو ان التقارب مع قائمة المتآخية غير ممكن مع الخطوات التي كانت تتخذها قائمة الحدباء قبل عودتهم مباشرة. في آذار ٢٠١٢ صوّت المجلس على تجميد المادة ١٤٠ . صحيح ان الحكومة المحلية ليست لها اية سلطة على الدستور، لكنها كانت اشارة رمزية المقصود منها بيان معارضتهم لضم الكرد لأية منطقة من مناطق المحافظة. استنكرت قائمة الاخوة هذه الخطوة و طالبت بحل المجلس. لم يوافق النجيفي على التصويت و فيما بعد قال ان بعض اعضاء حزبه يسببون . مشاكل لا مبرر لها مع القائمة الكردية